مجلة العلوم الاقتصادية

Journal homepage:

http://journals.sustech.edu/

الآثار المتوقعة لانضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية على تجارته الخارجية

عزالدين آدم ذوالنون و خالد حسن البيلي

مجلس الغرف السعودية – المملكة العربية السعودية

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – كلية الدراسات التجارية

المستخلص:

تناولت الدراسة موضوع انضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية والآثار المتوقعةعلى صادراته وارداته وقطاعه الصناعي. تهدف الدراسة لاجراء التقييم العلمي لهذه الآثار بغية تحديد الموقف من جدوى الانضمام للمنظمة مع تحديد الاجراءات والتوصيات اللازمة لتذليل العقبات التي تواجه انضمام السودان للمنظمة. ولتحقيق الهدف من الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي بالاعتماد على المصادر الثانوية للبيانات . توصلت الدراسة لعدد من النتائج منها أن القيود الفنية التجارية التي تفرضها منظمة التجارة العالمية ومنظمة التقييس الدولية على الأعضاء، والتشدد في تطبيقها ، سيؤثر ذلك سلباً على حجم الصادرات وعلى الميزان التجاري وميزان المدفوعات. كذلك توصلت الدراسة إلى أنه من المتوقع أن تزيد أسعار الواردات السودانية من المواد الغذائية خاصةً الأساسية منها بعد الإنضمام للمنظمة وتطبيق اتفاقية الزراعة، والتي تنص على فتح الأسواق، وإلغاء الدعم على القطاعات الزراعية في الدول المصدرة، والتي تعني ارتفاع تكلفة إنتاجه وبالتالي ارتفاع سعر الواردات من هذه الدول. أوصت الدراسة بأهمية النهوض بالقطاع الزراعي من خلال التحول من الزراعة التقليدية ذات المساحات الصغيرة والانتاج القليل إلى الزراعة الحديثة ذات الحجم الكبير والكثافة الرأسمالية، والعمل على حل المشاكل المتعلقة بالمشاريع الزراعية، كما أوصت بترقية الصناعات التي يتمتع فيها السودان بمزايا تنافسية، ووضع برنامج متطور للاصلاحات الاقتصادية تساعد الاقتصاد الوطني على مواكبة ومواجهة ظروف الانضمام للمنظمة.

ABSTRACT:

This Paper addressed the joining of the Sudan to the World Trade Organization (WTO), as well as the expected impacts on the country's exports, imports, industrial sector and national economy. The paper aimed at evaluating these impacts scientifically to determine the importance of joining the WTO, while determining the procedures and recommendations that should be implemented in order to overcome the obstacles that impede Sudan from joining the organization. To achieve the objectives of the paper, a descriptive methodology had been adopted based on the secondary sources of data. The paper concludes that the technical and commercial restrictions imposed on the member countries by the WTO, and the International Standardization Organization, and the strict application of such restrictions, will have

a negative effect on the volume of exports, and thus on both the trade balance and the balance of payments. Furthermore, the paper expects the prices of the Sudanese imports particularly the basic food stuffs to rise following the joining of the organization, and the implementation of the agriculture agreement, which calls for the opening of markets and cancellation of subsidies to the agricultural sector of the exporting countries, thus paving the way for the costs of production and prices of imports in these countries to rise. The paper recommends the uplifting of the agricultural sector by turning it from the traditional agriculture in small areas and little production to modern large size and intensive capital agriculture; besides the solution of all problems associated with the agricultural projects. Moreover, the paper recommends the upgrading of the industries in which Sudan has competitive advantages along with formulation of a sophisticated program for the economic reform to help the national economy keep pace with and confront the circumstances of joining the organization.

الكلمات المفتاحية: منظمة التجارة العالمية، الصادرات السودانية ، الميزان التجاري ، ميزان المدفوعات .

المقدمة:

رغبةً من السودان في الاندماج في الاقتصاد العالمي، فقد سعىمنذ أوائل التسعينات للانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وهذا يعني رغبته والتزامه بقواعد عمل هذه المنظمة وكافة الاتفاقيات المنبثقة عن المفاوضات التجارية متعددة الأطراف. وكغيره من الدول النامية اتبع السودان في فترات سابقة سياسة تجارية حمائية لأجل حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية. ونتيجة للسلبيات التي صاحبت هذه السياسة قامت الدولة ببعض الإصلاحات الاقتصادية التي كان من أهدافها تحرير التجارة الخارجية، وذلك بعد توقيعها لعدد من الاتفاقات مع صندوق النقد الدولي.

والسودان كغيره من الدول النامية يرى أنه لابد من التعاطي الإيجابي مع التحولات الاقتصادية الدولية، حيث لا يمكنه تحقيق التنمية خارج نطاق المنظومة الاقتصادية العالمية القائمة. ولكن الأسئلة المطروحة حالياً هي:هل الاقتصاد السوداني مستعد للتكيف مع مظاهر العولمة والإلتزام باتفاقيات منظمة التجارة العالمية دون التعرض لخسائر كبيرة؟، وهل السودان مؤهل حالياً للفوز بالفرص والمكاسب من الانضمام للمنظمة؟

انطلاقاً من هذه الأسئلة، ومن رغبة السودان في الإنضمام لمنظمة التجارة العالمية، ومن التحولات والمتغيرات الاقتصادية الكبيرة التي مر ويمر بها حالياً السودان، ومن التطورات التي عرفتها الساحة الاقتصادية العالمية في مجال التجارة الخارجية، سيتم دراسة موضوع الآثار الاقتصادية المتوقعة لانضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية، في ظل الإلتزام بتطبيق بنود اتفاقيات المنظمة والتقيد بمبادئها.

مشكلة الدراسة:

في ظل سياسات منظمة التجارة العالمية التي تلزم الدول الأعضاء بتحرير التجارة الخارجية، وفتح الأسواق، وإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية. وكذلك الممارسات التجارية غير العادلة التي تمارسها بعض الدول المتقدمة على الدول النامية، مثل السياسات الحمائية، ودعم الصادرات، وسياسة الإغراق. فإن الانضمام لمنظمة التجارة العالمية رغم أنه يحقق العديد من المنافع لبعض الدول الأعضاء،

إلا أنه يمثل في جانبٍ آخر تحدياً كبيراً لبعض الدول خاصةً الدول النامية التي منها السودان والذي يمر بظروف اقتصادية استثنائية.

من المعطيات السابقة يمكن تحديد مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية:

1. ما هي الآثارالمتوقعة لانضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية على صادراته الزراعية؟
2. ما هي الآثارالمتوقعة لانضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية على وارداته من السلع الغذائية؟
3. ما هو مصير الصناعات السودانية بعد الانضمام للمنظمة ومواجهة المنافسة العالمية الشرسة؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى التنبؤ بالآثار المتوقعة لانضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية على تجارته الخارجية وقطاعه الصناعي وعلى الاقتصاد الوطني،بغية تحديد الخيار المناسب للسودان، مع تحديد الاجراءات والتوصيات اللازمة لتذليل العقبات وتلافي الخسائر ما أمكن.

أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتهامن الآتي:

1. أهمية منظمة التجارة العالمية التي باتت المنظم الرئيسي للتجارة الدولية والتي تضم في عضويتها الآن 160 دولة، ورغبة السودان وسعيه منذ ما يقارب العقدين من الزمان في أن يصبح عضواً في هذه المنظمة.
2. دراسة الآثار المتوقعة لانضمام السودان للمنظمة على تجارته الخارجية وقطاعه الصناعي في ظل مبادئ وقواعد منظمة التجارة العالمية.
3. مدى إلتزام الدول الأعضاء بتطبيق مبادئ المنظمة في ظل الصراع التجاري القائم والمنافسة الشرسة التي تشهدها الآن التجارة الدولية.
4. إثراء هذا الموضوع نظراً لقلة الدراسات المتعلقة به، خاصة تلك التي ترتبط بالاقتصاد السوداني.

فروض الدراسة:

لأجل تحقيق أهداف البحث والإجابة على التساؤلات المتصلة به، تم طرح الفروض التالية:

1. يتوقع عدم استفادة الصادرات السودانية بوضعها الحالي من مميزات الانضمام للمنظمة.
2. سينجم عن الانضمام، زيادة فاتورة المواد الغذائية التي تتحملها الدولة سنوياً.
3. سيترتب على الانضمام للمنظمة آثار سالبة على القطاع الصناعي السوداني بوضعه الحالي.

حدود الدراسة:

تركز الحدود الموضوعية للدراسة على الآثار الاقتصادية المتوقعة لانضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية. ثم الحدود المكانية التي تركز على تجارة السودان الخارجية والآثار المتوقعة في ظل شروط واتفاقيات منظمة التجارة العالمية. كذلك الحدود الزمانية التي تنحصربين تاريخ بداية الاهتمام الدولي الفعلي بموضوع تنظيم التجارة الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية وحتى عام 2013م.

منهجية الدراسة:

تعتمد منهجية البحث على التحليل الوصفي، وقد تم تقسيم الدراسة إلى ستة محـــاورهي المحـــور التمهيـــدي، والمحور الثاني الذي يتضمن نشأة ومبادئ وأهداف منظمة التجارة العالمية، والمحور الثالث الـــذي يتضـــمن جدوى منظمة التجارة العالمية وتأثيرها على الاقتصادات النامية، والمحور الرابـــع الـــذي يتضـــمن وضـــع

الاقتصاد السوداني خلال الفترة 1997-2013م، والمحور الخامس ويتضمن انضمام السودان للتكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية، بالإضافة للمحور السادس الذي يتضمن مناقشة فروض الدراسة والنتائج والتوصيات.

الدراسات السابقة:

هناك عدد من الدراسات تناولت موضوع تأثير انضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية على تجارته الخارجية منها على سبيل المثال:

دراسة: قنديل، (2012م) :

تناولت الدراسة موضوع انضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية، الفوائد والتحديات. ومن اهم نتائج الدراسة أن سياسة السودان الاقتصادية والتجارية حتى عام 1990م كانت منغلقةً على الداخل وتعتمد على أسلوب إحلال الواردات،وحماية الصناعات المحلية الناشئة، ولم تكن ذات مردود جيدعلى الصناعات المحلية وعلى الاقتصاد الوطني ككل. كذلك توصلت الدراسة إلى أن انضمام السودان للتكتلات الاقتصادية الإقليمية يعد بمثابة تدريب وتأهيل للقطاع الخاص السوداني وشركاته استعداداً لمرحلة ما بعد الانضمام للمنظمة.وأوصت الدراسة بأن الانضمام للمنظمة أمرٌ حتمي لا غنىً عنه للاستفادة من الميزات التي يوفرها والتحوط للأضرار التي قد تنتج عنه. وأوصت كذلك بوضع استراتيجية قومية شاملة للنهوض بالقطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية والأنشطة التصديرية لضمان انتاجٍ قادرعلى اقتحام الأسواق، والاستراتيجية ينبغي أن تشمل: البنيات التحتية،البحث العلمي،التمويل، إزالة المعوقات الإدارية والاقتصادية.

دراسة: محمد بشير، (2012م) :

تناولت الدراسة انضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية- أين نحن الآن، المزايا والتحديات. من نتائج الدراسة أن السودان بانضمامه للمنظمة سيتخلص من قيود المقاطعة الإقتصادية المفروضة عليه من قبل الولايات المتحدة الامريكية، إضافة إلى استفادة السودان من برامج الدعم الفني وبناء القدرات خاصةً برنامج الإطار المتكامل المخصص للدول الاقل نمواً لمكافحة الفقر وتعزيز البنية التحتية وترقية الصادرات. وأوصت الدراسة بأهمية بناء استراتيجية نحو إكمال الإنضمام، وأن يدرك المفاوضون أن المعاملات الخاصة والتفضيلية ليست تلقائية انما هي خاضعة للمفاوضات مع الأعضاء، ولابد من طلبها والإصرار عليها وتوضيح الرغبة في استخدامها حسب ما نصت عليه المادة XI.2 من اتفاقية مراكش.

دراسة: حنان رجائي محمد(2008م) :

تناولت الدراسة الآثار المحتملة لجولة الدوحة فيما يتعلق بالملف الزراعي على صادرات مصر الزراعية للاتحاد الأوروبي. من نتائج الدراسة أنه بالإضافة إلى الآثارالإيجابية المتوقعة التي ستحصل عليها بعض الدول المؤهلة اقتصادياً، هناك أيضاً آثار سلبية ستتحملها بعض الدول التي يعاني اقتصادها من إختلالات هيكلية. ومن هذه الآثار ارتفاع الأسعار العالمية وبالتالي ارتفاع فاتورة المستورد من الغذاء في هذه الدول. وأوصت الدراسة عند المفاوضات الثنائية ينبغي التركيز على البنود الثلاثة الخاصة بالنفاد للأسواق، والدعم المحلي، ودعم الصادرات، إضافة إلى أن يكون المعيار الأساسي في المزايا الممنوحة للصادرات الزراعية هو موضوع تخفيضات الدعم والعمل على تحديد التخفيضات اللازمة لكل منتج.

الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

هذه الدراسة تناولت الآثار المحتملة لانضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية على صادراته ووارداته وعلى قطاعه الصناعي، وقد ركزت الدراسة على الآثار السلبية في ظل الوضع الاقتصادي الحالي، وهي تعتبر دراسة شاملة للآثار المحتملة، في وقتٍ يتهيأ فيه السودان لدخول المنظمة، وهذا ما لم تتناوله جميع الدراسات السابقة التي ركزت جميعها بشكل أساسي على الآثار المحتملة دون الرجوع للوضع الاقتصادي ومدى الاستعداد للانضمام، ودون الرجوع لتجارب الدول النامية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

المحور الأول: نشأة ومبادئ وأهداف منظمة التجارة العالمية:

أولاً: نشأة المنظمة:

كبديل مؤقت لمنظمة التجارة العالمية تم التوقيع على الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) عام 1947م، وفي إطار الجات توالت المفاوضات التجارية متعددة الأطراف التي كانت تتم بين الدول الأعضاء بهدف التوصل إلى اتفاقيات لتنظيم التجارة العالمية. (عبد المطلب عبد الحميد ، 2003م). وعُقدت خلال الفترة 1947م–2004م تسع جولات من المفاوضات متعددة الأطراف،ركزت جميعها على تخفيض التعريفات الجمركية، ووضع الإطار القانوني للتجارة العالمية، وتحديد العوائق التجارية الفنية وغير الفنية، وحقوق الملكية الفكرية.

من أهم جولات التفاوض كانت جولة أوروجواي التي شاركت فيها 122 دولةمنها 87 دولة نامية واستمرت المفاوضات في هذه الجولة 7 سنوات، في حين كان من المقرر إنهاؤها في 4 سنوات، ويرجع هذا التأخير لعدة أسباب منها إدراج موضوع العلاقة بين التجارة والبيئة، وهو ما عارضته الدول النامية بشدة نظراً لتخوفها من استخدام الدول المتقدمة للمعايير البيئية كوسيلة للحماية غير الجمركية ضد صادرات الدول النامية. وفي 15 سبتمبر 1993م تم التوقيع على الوثيقة الختامية لجولة أوروجواي، ثم عُقد الاجتماع الوزاري في أبريل 1994م في مراكش وشاركت فيه 125 دولة، منها 117 دولة وقعت على وثيقة إنشاء منظمة التجارة العالمية، وبالتالي أصبحت أعضاء في المنظمة. والجدول التالي رقم (1) يوضح تطورات ونتائج جولات التفاوض حتى عام 2004م.

جدول رقم (1) جولات التفاوض قبل وبعد تكوين منظمة التجارة العالمية

الجولة	التاريخ	عدد المشاركين	الموضوعات الأساسية للجولة	خفض التعريفات	متوسط خفض التعريفة
جنيف	1947	23	تخفيض التعريفات الجمركية	%63	%32
آنسي	1949	23	تخفيض التعريفات الجمركية		
توركواي	1951	38	تخفيض التعريفات الجمركية		
جنيف	1956م	26	تخفيض التعريفات الجمركية		
ديلز	60–1961م	26	تخفيض التعريفات الجمركية وتنسيق اتفاق التعريفة مع الاتحاد الأوروبي		
كيندي	64–1967م	62	التعريفات الجمركية المضادة للإغراق	%50	%35
طوكيو	73–1979م	102	تعريفات وإجراءات غير جمركية في إطار العلاقات التجارية	%33	%34

الأوروجواي	86-1993م	125 وعدد الدول الموقعة 117 دولة	تعريفات: إجراءات غير جمركية، الزراعة، المنسوجات والملابس والخدمات، حماية حقوق الملكية الفكرية، والاستثمار وقيام منظمة التجارة العالمية	%40	%36 - %24
الدوحة	2002-2004م	144	جميع السلع والخدمات، الرسوم الجمركية، التدابير غير الجمركية، مكافحة الإغراق، الدعم الحكومي، اتفاقيات التجارة الإقليمية، الملكية الفكرية، البيئة، تسوية النزاعات.		

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، (2003م)

ثانياً: أهداف المنظمة:

تسعى المنظمة لتحقيق الأهداف التالية، (أسامة جعفر ، 2006م):

1. توفير مناخ دولي ملائم للمنافسة التجارية العالمية من خلال تحريرها وتنظيم آلياتها.
2. خلق وضع تنافسي عالمي في التجارة الدولية يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد بهدف إيجاد نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف يعتمد على قوى السوق من خلال إزالة العوائق التي تواجه تدفقات حركة التجارة عبر الدول.
3. زيادة معدلات النمو للدخل الحقيقي وذلك بتعظيم الدخل العالمي ورفع مستويات المعيشة.
4. الزيادة في الإنتاج والتجارة العالمية والاستخدام الأمثل والتوظيف الكامل للموارد العالمية في إطار التنمية المستدامة.
5. توفير البيئة العالمية الملائمة للتنمية المستدامة والزيادة في حجم التجارة والاستثمار.
6. إشراك الدول النامية ودمجها في النظام الاقتصادي العالمي الجديد من خلال مشاركتها في التجارة الدولية.
7. زيادة التبادل التجاري الدولي وتنظيمه على أسس وقواعد وفقاً لاتفاقيات الأورجواي.
8. تسوية المنازعات التجارية في إطار هيئة تحت إشراف المنظمة.

ثالثاً: مبادئ المنظمة:

لبلوغ الأهداف السابقة فإن المنظمة تقوم على إرساء وترسيخ مجموعة من المبادئ الأساسية.ومن أهم هذه المبادئ ما يلي(سمير اللقماني 2004م، صهيب):

أ- **مبدأ عدم التمييز:**

يقصد بهذا المبدأ أن كل عضو في المنظمة يجب أن يطبق نفس المعاملة التجارية على السلع والخدمات المتماثلة مهما كان مصدرها، ويتجسد هذا بتحقق المبادئ التالية:

ب-**مبدأ الدولة الأولى بالرعاية:**

جاء في المادة الأولى من الاتفاقية العامة للمنظمة، ويعرف بأن كل فائدة أو حصانه أو امتياز يمنحه أحد الأطراف المتعاقدة لمنتج ما يجب أن يمنحها وبدون قيد أو شرط للمنجات المماثلة لها الآتية من كل الأطراف الأعضاء في المنظمة، ويشمل هذا المبدأ كذلك التجارة في الخدمات (المادة 2 من اتفاقية التجارة في الخدمات) والحقوق الفكرية المتصلة بالتجارة.

ج- **مبدأ المعاملة الوطنية:**

نصت عليه المادة 3 من الجات، ويقصد به أنه لا يحق لأي دولة متعاقدة اللجوء للقيود غير الجمركية كالضرائب والرسوم أو الإجراءات الفنية بغرض حماية منتجاتها الوطنية. بمعنى أنه لابد على كل دولة متعاقدة أن تطبق على المنتجات المستوردة من الدول الأخرى المتعاقدة نفس المعاملة السارية على المنتجات الوطنية بالنسبة للرسوم والتنظيمات، كما يمنع هذا المبدأ كل شكل من أشكال الدعم للمنتج المحلي.

د- **مبدأ الشفافية:**

ورد في الفقرة (ب) من الملحق رقم 3 لاتفاقية مراكش، وقد تم إقرار مبدأ الشفافية في كل الاتفاقيات التي تم إبرامها، حيث تعتبر الشفافية مهمة في تطبيق الاتفاقيات لأنها تسمح باحترام مبدأ عدم التمييز.ويتم ضمان احترام هذا المبدأ عن طريق إعلان القوانين الوطنية المتعلقة بالتجارة الداخلية والخارجية (الفقرة 10 من الجات) وإبلاغها للمنظمة قبل أن تصبح سارية المفعول.

ه- **مبدأ النفاذ الحر إلى الأسواق:**

يهدف النظام التجاري متعدد الأطراف إلى التجسيد الفعلي لمبدأ حرية الدخول إلى الأسواق الوطنية، بإتاحة الفرص المتكافئة للمؤسسات، وتوفير المناخ التنافسي الملائم الذي يؤمن حرية تدفق السلع والخدمات إلى مختلف الأسواق والمناطق التجارية، وذلك بهدف الارتقاء بدرجات الكفاءة، وتحقيق التوزيع الأمثل للثروات والدخل.

و- **مبدأ الحماية التجارية:**

يعترف النظام التجاري متعدد الأطراف بوجود حالات تتطلب فرض الحماية، وهذا لحماية الدول الأعضاء من الممارسات التجارية التي تؤثر سلباً على الأسواق الوطنية نتيجة تجاوز قواعد التجارة والإخلال بمناخ المنافسة التجارية الدولية.

ز- **مكافحة الإغراق:**

تم إدخال إضافات هامة على المادة 6 من اتفاقية الجات المتعلقة بالإجراءات المضادة للإغراق، وذلك بغرض ضبط معنى الإغراق ووضع قواعد لحساب هامش الإغراق (أي فرق السعر) وتحديد قيمة الرسم المضاد للإغراق وتحديد مفهوم الصناعة المحلية التي تتضرر من الإغراق وتحديد معايير لوقوع الضرر من الإغراق. استثنى هذا الاتفاق الإغراق بأقل من 2% في السعر وأقل من 3% في حجم الواردات حيث اعتبر الإغراق في هذه الحدود غير مضر بالمنتجين المحليين (عبد الواحد غفوري، 1995م).

المحور الثاني:جدوى منظمة التجارة العالمية وتأثيرها على اقتصادات الدول النامية:

أولاً: مبررات انضمام الدول النامية للمنظمة:

قبل الإشارة إلى تأثر معظم البلدان النامية من الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، لابد من التعرف على أهم المبررات أوالظروف التي ساهمت في انضمام هذه الدول وارتباطها كأعضاء دائمين في المنظمة وهي كما يلي:

1.لقد جرت مفاوضات جولة الأورغواي في ظروف كانت الغالبية العظمى من الدول النامية مثقلة بالديون الخارجية وعاجزة عن سداد هذه الديون وفوائدها، فضلاً عن معاناتها من اختلالات هيكلية في اقتصاداتها،

وان الاتفاقيات التي وقعت عليها هذه البلدان في إطار المنظمة تعكس الظروف التي أبرمت فيها هذه الاتفاقيات، وتعبر بشكل خاص عن علاقات القوة ودرجات التكافؤ أوعدم التكافؤ بين الأطراف التي تفاوضت معها.

2. إن المفاوضات جرت في ظروف اضطرت فيها العديد من الدول النامية قبول الشروط القاسية لصندوق النقد والبنك الدولي بما فيها الالتزام بتحرير التجارة،وذلك من أجل التخفيف ولومؤقتاً من عبء الديون الخارجية .(فضل علي مثنى 2000م).

ثانياً: المخاوف بشأن مستقبل الدول النامية:

تشترك معظم البلدان النامية في إمكانياتهاالاقتصادية، وفي ظروف انضمامها للمنظمة. وأن رصد المخاوف أو الآثار المحتملة التي ستتعرض لها الدول المقبلة على الانضمام مثل السودان ليس من قبيل التشاؤم وإنما بغرض الاستفادة من تجارب الدول الأعضاء في المنظمة.ومن أهم هذه التحديات ما يلي:

1- السياسات الاقتصادية للدول النامية وارتباطها بإجراءات المنظمة:

إنما تفرضه المنظمة من شروط قد يتعارض وسياسات الدول النامية الاقتصادية، وقد لايتوافق وأهدافها بشأن اتخاذ القرارات الاقتصادية الوطنية، ويعد ذلك أمراً غير مرغوب فيه في هذه البلدان، مما يعوق التوصل إلى ضمان كامل للاتفاقيات الخاصة بالتجارة، خاصةً أن الدول النامية أصبحت تشكل ثلاثةأ رباع البلدان الأعضاء في المنظمة.

2- جدوى اتفاقيات المنظمة على الدول النامية:

سيتم في هذا الجزء من البحث التعرض لأهم بنود اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وتحليل جدواها على الدول النامية وهي كالتالي:

أ – دعم المنتجات الزراعية في ظل اتفاقية الزراعة:

إن إلغاء الدعم المقدم للمنتجات الزراعية وإجراءات الحماية، أدي الإلى تباطؤ البلدان المتقدمة في الوفاء بالتزاماتها التي تعهدت بها في مفاوضات الاوروجواي، مثل تعويض البلدان النامية المتضررة من التكاليف المرتفعة للسلع الغذائية المستوردة، وفي هذا الصدد يشير نيكولاسشيترنم ممثل البنك الدولي إلى اعتراض البنك المذكورعلى سلوك البلدان المتقدمة باعتمادها بعض أساليب الحماية أمام السلع الواردة من البلدان النامية، في وقتٍ تطالب فيه الدول المتقدمة الدول النامية بفتح أسواقها أمام منتجاتها(جاب الله الفضيل ، 2003م)، وهذا الأمر من شأنه أن يزيد من الأعباء على البلدان النامية وإضعاف قدراتها التنافسية.

ب – آثار اتفاقية حماية الملكية الفكرية على الدول النامية:

طبقا لهذه الاتفاقية تفرض البلدان المتقدمة الأعضاء في المنظمة إجراءات متشددة ضد السماح بنقل التكنولوجيا، مما ينطوي على إعاقة النمو في البلدان النامية (إبراهيم العيسوي ، 2001م)، لاسيما أن الدول النامية تفتقر إلى التشريعات اللا زمة في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية،الأمرالذي يتطلب منها استحداث تشريعات جديدة تتوافق والالتزامات التي تفرضها الاتفاقية. وذلك سيؤدي إلى ارتفاع نفقة التكنولوجيا الوافدة من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية،(سمير اللقماني، 2004م).

ج– الدول المتقدمة وإجراءات الحماية:

هناك أسباب أخرى قد تجعل من الحماية أمراً ملحاً سواء في الوقت الحاضرأو في المستقبل من جانب الدول المتقدمة، ويتصل ذلك بما تعانيه هذه الدول من الركود لاقتصادي وتعرضها لازمات متتابعة وآخرها الأزمة المالية العالمية التي تعرضت لها مختلف الدول الصناعية والنامية والتي شهدت تصاعداً في معدلات البطالة.

د-التحرير التجاري والبيئة:

حدد أنصارالبيئة عدد من القضايا التي تثير القلق حول إجراءات التحرير الكلي للتجارة وماسينجم عنه من آثارسلبية على البيئة. ومن أهم هذه القضايا إن قوانين المنظمة ستكون هي السائدة على القوانين والأنظمة الوطنية فيما يخص حماية البيئة. هذا بالإضافة إلى أن الدول المتقدمة غالباً ما تضع العراقيل أمام صادرات الدول النامية من الدخول لاسواقها بحجة صحة البيئة.

بالإضافة إلى التحديات السابقة هناك بعض المعوقات التي واجهت الدول النامية في مرحلة انضمامها للمنظمة منها: (محسن هلال ، 2001م).

1. مسألة الحصول على صفة الدولة النامية،حيث واجهت بعض الدول عدد من المعوقات في الحصول على صفة الدولة النامية ومنها الصين والسعودية.
2. هناك بعض العراقيل تضعها الدول المتقدمة أمام الدول النامية وتحد من استفادتها من الاستثناءات، مثل القيود الكمية التي تفرضها البلدان الأعضاء بهدف تقديم المزيد من التنازلات التي هي في اغلب الأحيان لصالح الدول المتقدمة.

المحور الثالث: وضع الاقتصاد السوداني خلال الفترة 1997-2013م:

للتعرف على أداء الاقتصاد السوداني ينبغي تحليل تطور متغيراته الاقتصادية الكلية وهي كما يلي:

1- **الناتج المحلي الإجمالي:**

بالنظرلمسار الاقتصادالسوداني يتضح أنه لم يستطع تحقيق إنجازات مهمة طيلة السنوات الماضية، ولن يجري نموه بوتيرة واحدة، فبينما حافظ الناتج المحلي الإجمالي على متوسط نمو سنوي6% بالأسعار الثابتةطيلة الفترة 1997-2000م، وارتفع خلال الفترة 2001-2007م إلى 10.2%، أنخفض في عام 2008م إلى 7.8%، ثم إلى 5.2% في عام 2010م، وواصل الانخفاض حتى وصل في عام 2012م إلى 1.4%، ثم عاود الارتفاع مرة أخرى ليصل في عام 2013م إلى نحو 4.4%. ويمكن إيعاز هذه التقلبات المستمرة في الناتج المحلي الإجمالي، إلى التحول المتكرر من نظام اقتصادي إلى آخر في فترات متقاربة، بجانب عدم الاستقرار السياسي والصراعات والأزمات الداخلية التي ظلت سمة غالبة في الدولة السودانية منذ الاستقلال، وذلك ما أقعد بالسودان اقتصادياً وحال بينه وبين إحراز أي تقدم اقتصادي ذو قيمة نوعية كبيرة ومفصلية، رغم أن السودان يمتلك ثروات متعددة ومتنوعة لم تتوفر لغيره من دول عديدة فاقته بمراحل بعيدة في الميدان الاقتصادي.

2- **التضخم:**

شهدت الفترة 1997-2013م الكثير من الأحداث الإقتصادية المتسارعة في السودان واتسمت باختلالات هيكلية في النظام الاقتصادي،منها الداخلية التي تمثلت فى العرض والطلب الكلى، وعجز الموازنة العامة للدولة،وإرتفاع معدلات التضخم التي تراوحت بين 4.9-46.6% خلال الفترة1997م-2013م، وإختلالات خارجية تمثلت فى عجز الحساب الجارى، وعجز ميزان المدفوعات ومشاكل انسياب رؤوس الأموال

الأجنبية، مما انعكس سلباً على سعر صرف العملة المحلية ، حيث تدهور سعر الصرف، وزادت الفجوة بين سعرالصرف الرسمي وسعر الصرف فى السوق الموازى.

3- **البطالة:**

يعاني الاقتصاد السوداني من ازدياد حجم البطالة التي أصبحت أحد المشاكل الرئيسية التي حازت على اهتمام الاقتصاديين، والمسئولين بالدولة، وأصبح الاقتصاد السوداني يعاني كثيراً في معالجتها، حيث بلغت نسبة البطالة في عام 2013م نحو 18.8% (اشراقة سيد محمود،2013م). ويرجع السبب في ذلك إلى تذبذب النمو الاقتصادي، وانخفاض مستوى التوظيف في القطاع الخاص، وعدم استيعاب القطاع العام للفائض من القوى العاملة الحالية أو المتراكمة، فضلاً عن عدم توفر المشاريع الاستثمارية اللازمة لاستيعاب هذه العمالة.

4- **واقع القطاع الزراعي:**

إن أبرز مقومات الاقتصاد السوداني، كما هو معروف، هو النشاط الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، فقطاع الزراعة هو القطاع الأكبر مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح مابين 35% –45% طيلة الفترة السابقة، كما أن النسبة الأكبر من السكان ترتبط أعمالهم وأنشطتهم بهذا القطاع. (المجلة الاقتصادية 2013م).ولكن رغم ذلك، ووفقاً لإحصاءات بنك السودان المركزي للتجارة الخارجية أن السودان يستورد من الغذاء ما يفوق ربع قيمة فاتورة الواردات.وهذه المعطيات تفسر عدم قدرة القطاع الزراعي في السودان على تلبية الطلب المحلي من المواد الغذائية. وظل السودان طيلة الفترة 1997–2013م يعتمد على الاستيراد لتلبية احتياجاته المحلية من المواد الغذائية مثل القمح، والأرز، والسكر، والحليب، وزيوت الطعام، والقهوة، والشاي.وفيما يخص السياسات الزراعية العامة،فبالرغم من اتجاه الدولةإلى إنشاء مراكز لترويج المنتجات الزراعية السودانية في الخارج بهدف زيادة نصيب السودان من هذه الأسواق،والاتجاه لتحفيز الإستثمار في مجال الإنتاج من أجل الصادر،إلا أنه حتى الآن لم يتم اتخاذ خطوات إيجابية في هذا الشأن وظلت السلع المنتجة دون مستوي المواصفات العالمية. وتحتاج إلى المزيد من الإجراءات الخاصة بضبط الجودة والصحة النباتية والحيوانية. ومن الملاحظ أن هذه الخدمات ما زالت تعاني من النقص وعدم التطور بل تدهورت بصورة أكبر مما كانت عليه في السابق. نتيجة للقصورفي دعمها وتمويلهامن جانب الدولة وعدم دخول القطاع الخاص في تقديم هذه الخدمات.

5- **واقع القطاع الصناعي:**

يشكل النشاط الصناعي مقوّماً آخر من مقومات الاقتصاد السوداني، غير أن مساهمته ظلت محدودة في الاقتصاد الوطني، وفي استيعاب القوة العاملة، وفي المساهمة المؤثرة في هيكل الصادرات. فمنذ الاستقلال (عام 1956م) وحتى النصف الأول من تسعينات القرن الماضي لم تتجاوز نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي 9% في أحسن الأحوال (المجلة الاقتصادية ، 2013م).وحتى الآن ما زال السودان يعتمد على بعض الصناعات التحويلية الخفيفة المرتبطة بالإنتاج الاستهلاكي المباشر مثل صناعة السكر، والصناعات الغذائية الأخرى، وصناعة النسيج، وصناعة الأسمنت، وغيرها من الصناعات التقليدية والأنشطة الحرفية. والتطور الوحيد الذي حدث في هذا القطاع، بجانب صناعة تكرير النفط، هو قيام صناعة تجميع السيارات والآليات التي تولتها شركة جياد ضمن أنشطتها الصناعية المتعددة. وبفضل هذا التطور قفزت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي إلى نسبة تتراوح مابين 21%–34%). كما أنه ومنذ

عام 1999م، أصبح يساهم القطاع الصناعي عن طريق النفط ومشتقاته بأكثر من 90% من صادرات السودان.

ومن الملاحظ أنه، وعلى الرغم من مرور أكثر من نصف قرن على استقلال السودان، وبالرغم مما وجده القطاع الصناعي من اهتمام ضمن خطط وبرامج التنمية المختلفة التي تبنتها الحكومات الوطنية التي تعاقبت على حكم البلاد، إلا أن المكون التكنولوجي والقيم المضافة في السلع المصدرة لهذا القطاع ضئيلة جداً، يضاف إلى ذلك أن هذا القطاع لم يحقق الأهداف الاقتصادية المنشودة على مستوي إحلال كثير من الواردات، خاصةً الغذائية، وخلق فرص عمل واسعة وحقيقية، ولم يستفد بشكل كبير ومؤثر من الفرص الواسعة في مجال التصنيع الزراعي بحكم الخلفية الزراعية للاقتصاد السوداني.

6- واقع التجارة الخارجية 1997-2013م:

أ -سياسة السودان التجارية قبل وبعد التحرير الاقتصادي:

في الفترة التي سبقت سياسات التحرير الاقتصادي مارست الدولة سياسة الاحتكار للتجارة الخارجية، وذلك من أجل الاستفادة القصوى من الإمكانيات الإنتاجية للسلع والمحاصيل ذات الميزات التنافسية في الأسواق العالمية، مثل القطن، والصمغ بأنواعه المختلفة، والخضر والفاكهة، والماشية واللحوم والجلود، والسمسم، والكركدي، والتي اتسمت جميعها بضآلة الإنتاج، حيث لم يتجاوز متوسط عائدها السنوي السبعمائة مليون دولار في أحسن حالاتها، وذلك نتيجة لمعاناتها من المشاكل الهيكلية المزمنة والتي تنحصر في قلة التنوع، وتدني الجودة، وارتفاع أسعار المنتج، وعدم قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية لارتفاع أسعارها، وقدأصدر بنك السودان مجموعة من السياسات والتدابير تتعلق بسعر الصرف والتجنيب هدفت لزيادة حصيلة الصادرات، وضمان وصول حصيلة الصادرات إلى داخل البلاد واستغلالها بالصورة المثلى لجلب مُدخلات الإنتاج. وفي عام 1992م أعلنت الدولة انتهاج سياسة التحرير الاقتصادي بعد أن رأت أن السياسات السابقة قد أدت إلى تشوهات خطيرة في العملية الإنتاجية، وعقدت الدولة اتفاق مع صندوق النقد الدولي يلتزم السودان بموجبه باتخاذ جملة من الإجراءات تتعلق بسعر الصرف، وضريبة الصادر، والتخصيص، والبدء في تحرير المبادلات التجارية، وإتباع مبدأ الشفافية في السياسات التجارية، واتخاذ إجراءات أوسع لتحرير التجارة الخارجية. وذلك من خلال إلغاء القيود الجمركية على الاستيراد الأمرالذي أدى إلى زيادة حجم الاستيراد من مختلف السلع سواء المصنعة أوغيرالمصنعة نظراً لقصورالعرض المحلي الكلي وزيادة الطلب على هذه السلع.

ب -الميزان التجاري 1997-2013م:

ظل الميزان التجاري السوداني يسجل عجزاً مستمراً طيلة الفترة 1997-2013م عدا سنوات (2000،2001،2007،2008،2010،2011م)، والتي سجل فيها فائضاً تراوح بين 104-2318 مليون دولار، ويرجع عجز الميزان التجاري خلال الفترة المذكورة إلى انخفاض قيمة الصادرات قبل ظهور البترول في الفترة 1997-1999م، وإلى زيادة الواردات بشكلٍ واضح بعد ظهور البترول والذهب خلال الفترة 2000-2013م، وإلى إجراءات تحرير التجارة الخارجية المتخذة من قبل الدولة.وحتى السنوات التي أظهر فيها الميزان التجاري فائضاً طفيفاً فإن ذلك لا يتوافق مع حجم السودان وموارده وثرواته البشرية والطبيعية، والجدول التالي رقم (2) يوضح تطور الميزان التجاري خلال الفترة 1997-2013م.

جدول رقم (2) تطور الميزان التجاري للسودان خلال الفترة 1997-2013م(بملايين الدولارات الأمريكية)

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
1997م	685	1663	978 (-)
1998م	682	1997	1315 (-)
1999م	780	1415	635 (-)
2000م	1807	1553	254
2001م	1699	1585	114
2002م	1949	2446	497 (-)
2003م	2542	2882	340 (-)
2004م	3778	4075	297 (-)
2005م	4824	6757	1933 (-)
2006م	5656	8073	2417 (-)
2007م	8879	8775	104
2008م	11670	9352	2318
2009م	8257	9691	1434(-)
2010م	11404	10045	1359
2011م	9656	9236	420
2012م	4066	9230	5164 (-)
2013	7086	9918	2832 (-)

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي 1997-2013م.

ج -هيكل الصادرات والواردات السودانية خلال الفترة 1997-2013م:

1- الصادرات:

يلاحظ من الجدول رقم (3) أن هناك تحولاً ملحوظاً في تركيبة الصادرات السودانية، إذ نجد أن الصادرات الزراعية (قطن، صمغ، سمسم) كانت تمثل أكثر من 62% من إجمالي الصادرات حتى عام 1997م، ثم انخفضت هذه النسبة في عام 2000م إلى 12.8% ، وإلى 5.8% في عام 2006م، وإلى 3.1% في 2009م. ثم عادت للارتفاع مرة أخرى حتى وصلت في عام 2013م إلى 17.2%، والملاحظ أن الانخفاض الكبير في صادرات المنتجات الزراعية طيلة الفترة 2000- 2010م جاء نتيجةً للتأثير الكبير لصادرات النفط ومنتجاته على هيكل الصادرات السودانية إذ فاقت نسبتها 80%، والجدول التالي رقم (3) يوضح هيكل الصادرات السودانية خلال الفترة 1997-2013م.

جدول رقم (3) هيكل الصادرات السودانية خلال الفترة 1997-2013م(القيمة بملايين الدولارات)

السلعة	1997م	2000م	2003م	2006م	2009م	2012م	2013م
صادرات البترول ومشتقاته	-	1351	2048	5087	7237	955	4013
صادرات المنتجات الزراعية	427.1	231.7	220	328.3	258	353	1220
صادرات الحيوانات الحية ومنتجاتها	133.7	91	138.4	131.5	205	447	682
صادرات الذهب والمعادن الأخرى	-	46.2	58.6	75	414	2158	1048
سلع أخرى	33.4	86.9	75.7	62.6	142	154	123

المجموع	684.7	1807	2542	5656	8257	4066	7086

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي 1997–2013م.

2- الواردات:

بالنظر للواردات السودانية خلال الفترة 1997–2013م نجد أنها تتكون في الغالب من الآلات والمعدات، ووسائل النقل والمواد الغذائية والمنسوجات والمواد الخام بما فيها المنتجات النفطية والسلع المصنعة والمواد الكيماوية، والواردات بشكلٍ عام ارتفعت خلال الفترة المذكورة من 1663 مليون دولار في عام 1997م إلى نحو 9918 مليون دولار في عام 2013م،والملاحظ أن قيمة الوارد من المواد الغذائية والسلع المصنعة ارتفعت بشكلٍ كبير خلال العشر سنوات الأخيرة، حيث ارتفعت قيمة الوارد من المواد الغذائية من 442 مليون دولار في عام 2003م إلى 2372 مليون دولار في عام 2013م، أي بنسبة 436%، ثم ارتفعت قيمة الوارد من السلع المصنعة من 729 مليون دولار عام 2003م إلى 1843 مليون دولار، أي بنسبة 152%، ويرجع سبب الارتفاع الواضح في الواردات لظهور النفط وارتفاع الطلب على هذه المنتجات خلال الفترة المذكورة. والجدول التالي رقم (4) يوضح هيكل الواردات خلال الفترة 1997–2013م.

جدول رقم (4) هيكل الواردات السودانية خلال الفترة 1997–2013م(القيمة بملايين الدولارات)

السلعة	1997م	2000م	2003م	2006م	2009م	2012م	2013م
آلات ومعدات	162	323	718	281	2609	1771	1713
وقود معدني	292.7	81	148.7	414	325.6	1052	1460
وسائل نقل	–	186	409	1490	1195	1237	936
سلع غذائية	241	358	442	746	1638	2363	2372
سلع مصنعة	213.4	294	729	1641	2492	1957	1843
مواد كيماوية	86	221	231	490	859	797	912
إجمالي الواردات	1663.4	1552.7	2882	8073.5	9691	9230	9918

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي 1997–2013م.

يشير هيكل صادرات وواردات السودان خلال الفترة 1997–2013م، أن مستقبل السودان الاقتصادي ينبغي أن يرتكز بشكلٍ أساسي على التوسع في الإنتاج الزراعي والحيواني، وعلى التوسع في التصنيع الغذائي الذي يعتمد على المنتجات الزراعية والحيوانية. والمرحلة المقبلة تتطلب توظيف قدر من عائدات النفط والذهب للإنتاج الحقيقي الزراعي والصناعي والحيواني، والتوسع في مجالات البحث العلمي للنهوض بهذه القطاعات والنهوض بالاقتصاد الوطني، خاصة وأن جولة أوروجواي استبعدت صناعة النفط والغاز من سريان أحكام المنظمة العالمية للتجارة، أي أن النفط والغاز لا يدخلان ضمن قائمة السلع والمنتجات التي يشملها خفض التعريفات الجمركية(سليمان المنذري 1999م).

د -التوزيع الجغرافي لتجارة السودان الخارجية خلال الفترة 1997–2013م:

1- الصادرات:

بالنظر للتوزيع الجغرافي للصادرات السودانية خلال الفترة 1997–2013م نجد أن الدول العربية ودول الاتحاد الأوروبي كانت تشكل الأسواق الرئيسية لصادرات السودان حتى عام 1997م، حيث بلغت نسبة

مساهمتها في عام 1997م نحو70% من إجمالي الصادرات السودانية، وفي عام 2000م تبدل الحال حيث شكلت مجموعة الدول الآسيوية أكبر الأسواق لصادرات السودان حيث بلغت نسبة مساهمتها 72.3% من إجمالي الصادرات السودانية، واستمرت مجموعة الدول الآسيوية استحواذها على الصادرات السودانية حتى عام 2013م وتأتي الصين كأكبر الأسواق لصادرات السودان حيث بلغت نسبة حصتها خلال العام المذكور 57% من إجمالي الصادرات، والجدول التالي رقم (5) يوضح المستوردين الرئيسيين من السودان خلال الفترة 1997–2013م.

جدول رقم (5) المستوردين الرئيسيين من السودان خلال الفترة 1997م–2013م(%من الإجمالي)

المناطق	1997م	2000م	2004م	2008م	2012م	2013م
دول آسيا	14.4	72.3	82.5	90.2	19.6	58
الدول العربية	34	13.1	11.4	6.6	65.2	25
الدول الأوروبية	36	6.7	4.6	1.4	2.5	2.5
أمريكا الشمالية	–	0.1	0.07	0.02	0.12	0.12
دول أخرى	15.6	7.8	1.4	1.78	17.5	14.7
المجموع	100	100	100	100	100	100

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي 1997–2013م)

2– الواردات:

بالنظر للتوزيع الجغرافي للواردات السودانية خلال الفترة 1997–2013م يتضح أن الدول الآسيوية تمثل أحد المصادر الرئيسية لواردات السودان خلال الفترة المذكورة، حيث ارتفعت حصتها من 20% من إجمالي الواردات عام 1997م إلى 43.5% عام 2013م، تليها الدول العربية التي تراوحت حصتها بين 24–26%، ثم تأتي الدول الأوروبية التي انخفضت حصتها من 28.7% عام 1997م إلى 20% عام 2013م.

وبالتركيز على واردات السودان في عام 2013م نجد أن الصين تمثل أكبر المصدرين للسودان بنسبة 19% من الإجمالي، وتتمثل أهم السلع المستوردة من الصين في الآلات والمعدات، والمصنوعات، ووسائل النقل. والجدول التالي رقم (6) يوضح المصدرين الرئيسيين للسودان خلال الفترة 1997–2013م.

جدول رقم (6) المصدرين الرئيسيين إلى السودان 1997م –2013م(% من الإجمالي)

المناطق	1997م	2000م	2004م	2008م	2012م	2013
الدول العربية	25.7	23.2	25.8	24.5	24.2	26.4
الدول الأوروبية	28.7	36.3	24.3	20.3	24	20
دول آسيا	20	23.3	28.9	46.9	37.9	43.5
أمريكا الشمالية	2.7	2.1	0.8	2.2	1	0.95
دول أخرى	22.9	15.1	20.2	6.1	3.3	9.2
المجموع	100	100	100	100	100	100

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي 1997–2012م

هـ – السمات الرئيسة للاقتصاد السوداني:

من خلال التعرض لأداء أهم المتغيرات المشكلة لوضع الاقتصاد السوداني يمكن استنباط مجموعة من السمات الرئيسة التي يشترك فيها السودان مع معظم اقتصادات الدول النامية، وهي كمايأتي:

1. الفائض الكبيرمن الأيدي العاملة المحلية وتراكم حجم البطالة في الاقتصاد السوداني تعد من المشاكل والسمات الرئيسية التي يعاني منها السودان.
2. تزايد عدد السكان بمعدل نمو يقدر بنحو2%والذي يعد عاملاً سلبياً في ظل قصورالعرض الكلي المحلي وبالتالي زيادة الاستيراد بشكل كبير.
3. العجزالمستمرفي الميزان التجاري الأمر الذي يدل على أن السودان من البلدان التي تستورد كثيراً.
4. ضعف التنسيق بين السياستين النقدية والمالية وانخفاض أثرهما في النشاط الاقتصادي ومن ثم عدم إحلال التوازن الاقتصادي.
5. عدم وجود استراتيجية واضحة تتطلب التحول التدريجي من الدعم الحكومي للسلع والخدمات الأساسية إلى توفر السلع والخدمات على أساس اعتبارات السوق وفعالية التكلفة وذلك من خلال فرض الرسوم الجمركية وتوجيه الدعم لصالح الفئات من منخفضي الدخل، وهذا الموضوع يتناقض وشروط المنظمة التي تتطلب تخفيض الدعم وتقليل الرسوم الجمركية.

المحور الرابع:انضمام السودان للتكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية:

أولاً: انضمام السودان للكوميسا:

أنضم السودان للسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا والتي تُعرف اختصاراً (بالكوميسا) في أغسطس 1990م،وتتعامل جميع الدول الأعضاء بمبدأ المعاملة بالمثل وفق نسب تخفيضات مختلفة تتراوح بين 10% –80% على الرسوم الجمركية، (فتح الله، 2013م). وكان من المفترض أن تلتزم جميع الدول بالدخول في مرحلة الاتحاد الجمركي في يونيو 2012م حيث يتم توحيد كامل النظم الجمركية بين الدول الأعضاء .

ظل السودان يعاني من عجز متواصل في ميزانه التجاري مع دول الكوميسا طيلة الفترة (2000 – 2012م)، وعلى سبيل المثال سجل ميزان السودان التجاري عجزاً متواصلاً خلال الفترة (2006 – 2012) بالقيم التالية – 445 مليون دولار، –633 مليون دولار، –597 مليون دولار، –497 مليون دولار، –591 مليون دولار، – 366 مليون، –401 مليون دولار، والملاحظ أن عجز الميزان التجاري مع دول الكوميسا عدا مصر لم يكن كبيراً بل أنه حقق فائضاً مع مصر خلال الفترة (2010 – 2012م) بقيمة (53، 22، 105) مليون دولار على التوالي.

ونشير هنا أيضاً إلى أن متوسط نسبة الصادرات السودانية لدول الكوميسا(البترول، القطن، الحيوانات الحية، السمسم، الصمغ العربي والجلود) خلال العشر سنوات الأخيرة بلغت نحو 2.52% من إجمالي الصادرات، وهي نسبة ضئيلة جداً مقارنة بحجم الإقليم الذي يبلغ عدد سكانه نحو 382 مليون نسمة، وفي المقابل سجلت الواردات السودانية من دول الكوميساوالتي تضم المواد الغذائية، الآلات والمعدات، الكيماويات والشاي(أغلبها من مصر) نحو 39% من إجمالي الواردات خلال الفترة (2007 – 2011م) (فتح الله، 2013م).

ثانياً: انضمام السودان لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

تمنح هذه الاتفاقية الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية (22 دولة) مزايا تطبيق التعريفة الصفرية حيث تزال فيها التعريفات الجمركية والعوائق غير الجمركية أمام حركة التجارة بين الدول الأعضاء، وقد تم تطبيق التعريفة الصفرية منذ عام 2005م ومنح السودان استثناء من ذلك حتى عام 2010م.

يلاحظ أن الفاقد الإيرادي من تطبيق التعريفة الصفرية مع الدول العربية لا يمثل إلا نسبة ضئيلة جداً من الفاقد الإيرادي الكلي، حيث بلغ 37، 42 مليون جنيه في عامي 2011م، 2012 على التوالي، والتي لا تزيد عن (1.7%) من حصيلة الفاقد الإيرادي الكلي (الإدارة العامة للجمارك، 2012م).

وتعتبر الكوميسا ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبري من ضمن التكتلات الاقتصادية التي يسمح نظام منظمة التجارة العالمية بقيامها بموجب المادة(XXIV) من اتفاقية الجات استثناءً لقاعدة الدولة الأولى بالرعاية (قنديل إبراهيم2012م) وبانضمام السودان للكوميسا ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وجدت الصناعة السودانية نفسها لأول مرة أمام منافسة حقيقية. وكان ذلك بمثابة تجربة عمليةللشركات السودانية المعنية تحسباً للمنافسة التي سوف تواجهها لا على المستوي الإقليمي بل على المستوي العالمي ما دام السودان يسعي نحو اندماج اقتصاده في الاقتصاد العالمي بدءً بالانضمام لمنظمة التجارة العالمية. ومما لا شك فيه أن انضمام السودان للتكتلات الاقتصادية الإقليمية يعد بمثابة تدريب وتأهيل للقطاع الخاص السوداني وشركاته استعداداً لمرحلة ما بعد الانضمام لمنظمة التجارة العالمية(بابكر حامد النابر عيسى 2012م).

ثالثاً: انضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية:

1- مساعي السودان للانضمام للمنظمة:

تقدمت حكومة السودان بطلب الانضمام لمنظمة التجارة العالمية (WTO)في 24 أكتوبر 1994م،وتم قبوله كعضو مراقب وأتيحت له كل امتيازات العضو المراقب من حضور الاجتماعات واستلام المساعدات العينية (خالد حسن البيلي 2014م). وفي 25 أكتوبر 1994م قامت اللجنة التحضيرية التابعة لمنظمة التجارة العالمية بإنشاء فريق عمل (Working Party) لفحص طلب السودان الانضمام للمنظمة تحت المادة 12 من اتفاقية مراكش،والتي تم بموجبها إنشاء منظمة التجارة العالمية (Art.XII)،ومرجعية فريق العمل (Terms of Reference)، وعضويتها موجودة في الوثيقة (WT/ACC/SDN/1).وتتم عمليةالانضمام – ضمن خطوات وإجراءات أخرى عبر مرحلتي المفاوضات متعددة الإطراف، والمفاوضات الثنائية مع الدول الأعضاء (محمد بشير،2012م). والجدول التالي رقم (7) يوضح المرحلة التي وصل إليها السودان في مساعيه للانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

جدول رقم (7) مساعي السودان للانضمام لمنظمة التجارة العالمية خلال الفترة 1994م – 2012م

الموضوع	التاريخ	الموضوع	التاريخ
طلب الانضمام للمنظمة	14 أكتوبر 1994م	إنشاء فريق العمل	25 أكتوبر 1994م
مذكرة السودان حول نظامه الاقتصادي وتجارته الخارجية.	26 يناير 1999م	وثائق تتعلق بالزراعة، والخدمات، الصحة والصحة النباتية، العوائق الفنية أمام التجارة (TBT)، والملكية الفكرية (TRIPS) المادة	خلال عام 2003م

66

الخطة القانونية لتنفيذ التزامات السودان WT/ACC/SDN/16	30 يونيو 2004م	عرض السودان المبدئي في الخدمات	1 يوليو 2004م
الدفعة الأولى من الأسئلة (112 سؤال) والإجابة عليها عرض السودان في السلع	25 يوليو 2000م 1 ديسمبر 2000م 1 يوليو 2004م	الدفعة الثانية من الأسئلة (142 سؤال) والإجابة عليها الدفعة الثالثة من الأسئلة (177 سؤال) والإجابة عليها	24 يناير 2001م – يناير 2003م 16 يناير 2004م – فبراير 2004م
الدفعة الرابعة من الأسئلة (130 سؤال)	30 يونيو 2004م	كشف بالرسوم خاصةً رسوم الخدمات التي يطبقها السودان ولا تتماشى مع المادة (8) من اتفاقية الجات (Inconsistent with Article VIII of GAT)	30 أغسطس 2004م
خطة السودان لتنفيذ التزاماته تحت اتفاقية الخدمات (GATS)	20 سبتمبر 2004م	الاجتماع الأول لفريق العمل	11 يوليو 2003م
خطة العمل التي توضح طلبات السودان من الفترات الانتقالية، والمساعدات الفنية لتنفيذ التزاماته من (اتفاقية الجات 1994م، SPS,TRIPS,TBT,TRIMS) تحت المواد (V, V11, V111, X)	8 سبتمبر 2004م	الاجتماع الثاني لفريق العمل	10 مارس 2004م
الاجتماع الثالث لفريق العمل	12 أكتوبر 2004م (تم تأجيله لأجلٍ غير مسمى).	تعليق السودان وملاحظاته حول ملخص الحقائق المتصلة بانضمامه للمنظمة والذي أعدته سكرتارية المنظمة	استلم السودان الملخص في يوليو 2004م، وسلمه للمنظمة 23 أغسطس 2004م، ووزع على أعضاء المنظمة في 25 سبتمبر 2004م
عرض السودان المعدل فيما يخص السلع	14 فبراير 2005م	سجل انجازات السودان لعامي 2006/2005م	تم تسليمه لسكرتارية المنظمة في عام 2006م
مراجعة وتحديث مذكرة السودان حول نظامه التجاري	تم الفراغ منها في أبريل 2012م بغرض دفع عملية المفاوضات.		

المصدر: محمد بشير عبدالرحمن (2012م)

2- الآثار المحتملة من انضمام السودان للمنظمة:

إن الانضمام للمنظمة ينطوي على آثار سلبية ومواجهة تحديات كبيرة لا بد من التعامل معها وتذليلها لغرض التمكن من الاستفادة من عضوية المنظمة واهم هذه التحديات تتمثل في الاتي:

1. ان التحدي الاساسي الذي تمثله المنظمة بالنسبة للسودان في حالة الانضمام، هي انها تضع الصناعة والنشاط التجاري في مواجهة مع منافسين عالميين يمتلكون الخبرة الطويلة (الفنية والادارية) والتكنولوجيا المتطورة والقدرة على الوصول الى مصادر التمويل، وهذه كلها امور يفتقر اليها السودان في مجاله الصناعي والتجاري. يضاف إلى ذلك أن الشركات متعددة الجنسية تلعب دوراً مهماً في تشكيل وتحديد قوى السوق العالمي. حيث انها تستند في اعمالها على سلطة الاحتكار التي تساهم في خلق اسواق شاذة وغير طبيعية بحيث تمكنها من تحقيق الارباح الكبيرة، الأمر الذي يجعل الشركات والمؤسسات الوطنية في السودان أسيرة لتصرفات الشركات الاجنبية العملاقة. ويساهم ذلك في خلق اجواء غير تنافسية، وهذا يعتبرض مما تفترضه عملية الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، ويؤدي الى تهميش دور ونشاط الشركات الوطنية ويتعارض مع الاهداف الاقتصادية للسودان.
2. ان المنظمة الدوليه تفرض على البلد الذي يحصل على العضوية تخفيض معدل التعرفة الجمركية على المنتجات الصناعية والمواد المستوردة وذلك خلال فترة زمنية معينة (في الغالب عشر سنوات) وان مثل هذه الفترة قد لا تكون كافية في العديد من الحالات. كما ان المنظمة تلزم البلدان الاعضاء بعدم فرض اية ضرائب او رسوم اخرى على المستوردات بأستثناء تلك المستوفاة مقابل خدمة مقدمة.
3. تفرض المنظمة على البلدان الاعضاء عدم اتخاذ اية اجراءات حمائية أو تعويضية أو اجراءات ضد الاغراق قبل استصدار التشريع المخول لمثل هذه الاجراءات من قبل المنظمة.
4. تفرض المنظمة ايضاً العمل على تطبيق القوانين والتعليمات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية، وهذا يعني أن السودان لا يستطيع استخدام هذه الحقوق دون دفع رسوم معينة الى اصحاب الملكية الفكرية، كما هو الحال في استخدام تراخيص الانتاج أو اعادة انتاج المنتجات الصناعية من خلال التقليد او الاستنساخ وما شابه ذلك. وبطبيعة الحال فأن مثل هذا الاجراء من شأنه ان يؤثر على مستوى المعرفة والتقنية الصناعية المتطورة في السودان ويؤدي كذلك الى ارتفاع تكاليف الانتاج.

مناقشة الفرضيات:

1. **الفرضية الأولي:** يتوقع عدم استفادة الصادرات السودانية بعد الانضمام للمنظمة من ميزة النفاذ للأسواق وميزة المعاملة التفضيلية التي تقدمها الدول المتقدمة للدول النامية. وهذا ما تؤكده الورقةفي أن إجراءات إلغاء الدعم التي تفرضه اتفاقية الزراعة، والقيود التجارية الفنية وغير الفنية التي تفرضها منظمة التجارة العالمية، ومنظمة التقييس الدولية على الدول الأعضاء يضع العراقيل أمام الصادرات السودانية بعد الانضمام.

2. **الفرضية الثانية:**سينجم عن تطبيق اتفاقية الزراعة زيادة فاتورة المواد الغذائية التي تتحملها الدولة سنوياً، وهذا ما تؤكده الورقة في أن خفض أو إزالة الدعم المقدم للقطاع الزراعي في الدول المتقدمة، لا سيما دول الاتحاد الأوروبي وأمريكا سيؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجات الغذائية وسيرفع أسعارها العالمية، مما يؤدى الى ارتفاع فاتورة الغذاء للدول المستوردة للغذاء ومنها السودان.

3. **الفرضية الثالثة:**سيترتب على تطبيق السودان اتفاقية السلع المصنعة بعد انضمامه للمنظمة زيادة أسعار هذه السلع مما يؤثر سلباً على قطاعه الصناعي، وهذا ما تؤكده الدراسة في أن القطاع الصناعي في ظل وضعه الحالي، وفي ظل إلغاء الدعم الذي يقدم للصناعات وفتح الأسواق أمام التجارة في السلع الصناعية، وإلغاء الرسوم الجمركية على الإستيراد، وتحرير الاستثمار والسماح للشركات الأجنبية بالدخول بحرية كبيرة من دون أية قيود، أو فرض قيود على إقامة صناعات معينة، كل هذه القضايا تشكل عوائق رئيسية متوقعة تحد من إمكانية تطور الصناعة في السودان.

النتائج:

1. سياسات منظمة التجارة العالمية التي تلزم الدول الأعضاء بتحرير التجارة ، ونفاد السلع دخولاً وخروجاً عبر فتح الأسواق العالمية، قد لا يؤمن دخولهالبعض الدول والحصول على مزايا تفضيلية، إذ أن إجراءات مثل إلغاء الدعم في ظل اتفاقية الزراعة فضلاً عن القيود التجارية الفنية وغير الفنية مثل العوائق البيئية والصحية التي تفرضها منظمتي التجارة العالمية والتقييس الدولية، والتشدد في تطبيقها، تفتح المجال واسعاً أمام الدول المتقدمة لاستغلال هذه الإجراءات في وضع العراقيل والصعوبات امام المصدرين من الدول النامية، ومن المتوقع امام المصدرين السودانيين بعد الانضمام للمنظمة، مما يؤثر سلباً على حجم الصادرات السودانية وعلى الميزان التجاري وميزان المدفوعات. ومثال على ذلك ما واجهته مصر في عدم دخول بعض منتجاتها الزراعية لأسواق الدول الأوروربية رغم الاتفاقية الموقعة بين الجانبين في إطار منظمة التجارة العالمية، (حنان رجائي محمد 2008م)، وكذلك ما واجهته المملكة العربية السعودية في عدم دخول منتجاتها الغذائية للأسواق الأوروبية والأمريكية، خاصة التمور لتشدد هذه الدول في الشروط الصحية (محمد إبراهيم السقا ، 2013م).

2. الإلغاء التدريجي لدعم المنتجين الزراعيين في الدول المتقدمة، سيؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية في الدول النامية المستوردة للغذاء ومنها السودان، وهذا بالطبع سينعكس سلباًعلى السودان عند انضمامه للمنظمة، حيث بلغت وارداته من السلع الغذائية والتي أغلبها منتجات زراعية نحو 24% من إجمالي الواردات في عام 2013م، وقد اعترفت اتفاقية الأروجواي بهذا الأثر السلبي المحتمل والتزمت بتعويض الدول النامية المتضررة عن طريق تقديم معونات غذائية ومساعدات دولية. يضاف إلى ذلك أن ارتفاع أسعار واردات السودان من السلع الغذائية مع الوضع الحالي للاقتصاد السوداني سيؤدي إلى ارتفاع عجز ميزانه الغذائي مع العالم الخارجي ومن ثم زيادة تبعيته للدول المصدرة للغذاء. وذلك لأن السودان حتى الآن يعتمد على الإستيراد في تغطية ربع احتياجاته من المواد الغذائية.

3. اتفاقية منظمة التجارة العالمية التي تقضي بإلغاء الدعم والاستثناء التفضيلي للسلع المصنعة، وفتح الأسواق أمام التجارة في السلع الصناعية، وإلغاء الرسوم الجمركية على الإستيراد، وتحرير الاستثمار والسماح للشركات الأجنبية بالدخول بحرية كبيرة من دون أية قيود تتعلق بشرط المحتوى المحلي، أو فرض قيود على إقامة صناعات معينة، كل هذه القضايا التي تضمنتها اتفاقيات المنظمة تشكل عوائق رئيسية متوقعة تحد من إمكانية تطور الصناعة في السودان وتضعف منافستها للصناعات العالمية المتطورة التي قطعت شوطاً كبيراً في هذا المجال.خاصةً وأن الصناعة في السودان تعاني منذ فترة من ضعف التقنية وقِدم التجهيزات، وتعاني

من تدني الطاقات الإنتاجية، حيث قُدر متوسط معدل استعمال الطاقات الإنتاجية في عام 2011م بنحو 20% فقط، (عباس على السيد، 2011م).

التوصيات:

بهدف تقليص الخسائر المترتبة على انضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية، وخصوصاً في المرحلة الاولي، وتسهيل عملية التكيف مع اوضاع التجارة والصناعة للوضع الجديد، لا بد من العمل على تحقيق مجموعة من الاجراءات وتنفيذ التوصيات الآتية:

1. تمهيداً لإنضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية ينبغي على المسئولين بالدولة العمل على تشجيع التجارة العربية البينية والتجارة مع الدول الأفريقية والآسيوية، خاصة الدول الأعضاء في الكوميسا، ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مما يساهم في التخفيف من مشكلة عدم نفاذ المنتجات السودانية للأسواق الأوروبية والأمريكية والأسواق الأخرى غير التقليدية عند الانضمام للمنظمة، يضاف إلى ذلك أهمية النهوض بالقطاع الزراعي والعمل على حل كافة المشاكل المتعلقة بالمشاريع الزراعية، ووضع سياسة مناسبة للتمويل الزراعي وتسعير المنتجات، والاهتمام بترقية المنتجات الزراعية التي يتمتع فيها السودان بميزة نسبية تنافسية، مثل القطن، والصمغ العربي، والسمسم، والحبوب الأخرى، والإهتمام كذلك بالإستثمار في المشاريع الزراعية ذات الحجم الكبير والكثافة الراسمالية، لأجل ضمان حصة الصادرات السودانية في الأسواق العالمية.وأن يركز المفاوض السوداني عند التفاوض حول الملف الزراعي على البنود الثلاثة والتي تتعلق، بالنفاذ للأسواق، والدعم المحلى، ودعم الصادرات، وذلك يعتبر المدخل الأساسي لزيادة فرص نفاذ الصادرات الزراعية السودانية إلى الأسواق الأوروبية.
2. السودان لديه كل مقومات الإنتاج الزراعي الوفير، وتقليص الفجوة الغذائية والتصدير للخارج، فقط يحتاج إلى تبني استراتيجية متكاملة تعتمد على عدة محاور أهمها: التوسع في استخدام الحزم ذات التقنية المتكاملة في الإنتاج الزراعي، وجذب الاستثمارات العربية والأجنبية، وإجراء إصلاحات اقتصادية وتشريعية شاملة لتحقيق نمو زراعي قائم على آليات السوق، بالإضافة إلى زيادة معدلات الاستثمار في المشاريع الزراعية ذات الميزة النسبية، مع الاهتمام بالبحث العلمي التطبيقي، ونقل التكنولوجيا، وتدريب الكوادر.
3. لابد للسلطات السودانية من وضع سياسة متطورة تدعم القطاع الصناعي، ولا بد من تدخل فعال لمساندة وتوجيه السياسات الصناعية، فيما يخص تسهيل وتأطير عقود الشراكة المطلوبة بهدف تحديث وتجديد المعدات والتجهيزات الصناعية، ويخص أيضا مجال الدعم بمختلف أشكاله لبعض الصناعات الواعدة، حيث أن ترتيبات النظام الجديد للتجارة العالمية تسمح بتقديم أنواع عديدة من الدعم الصناعي، خاصة الدعم المقدم لبرامج البحث والتطوير الذي يمكن أن يصل إلى 75% من تكلفة البحث. يضاف إلى ذلك يجب على الدولة أن تركز على سياسة صناعية تفتح باب التصدير للسلع والمنتجات التي يتمتع فيها السودان بمزايا نسبية، وأن يكون التركيز على أسواق الدول النامية (الأسواق العربية والإفريقية). وفي هذا الصدد يمكن رصد الفرص التي في متناول القطاع الصناعي على المديين القصير والمتوسط.

المراجع:

1. إبراهيم العيسوي، (2004م) الغات وأخواتها، النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 33-35.

2. أسامة بن جعفر فقيه، (2006م) منظمة التجارة العالمية واستحقاقات العضوية. .
3. جاب الله الفضيل، (1424ه) دول العالم الإسلامي والعولمة الاقتصادية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، مكة المكرمة، جامعة أم القرى ص 17.
4. سمير اللقماني، منظمة التجارة العالمية، الرياض، 2004م، ص 92.
5. سليمان المنذري، (1999م) السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، القاهرة، مكتبة مدبولي، ص.216-217
6. عبد الواحدغفوري، (2000م) العولمة والجات، التحديات والفرص، القاهرة، مكتبة مدبولي، ص 32.
7. عبد الواحد غفوري، (1995م) العولمة والجات، التحديات والفرص، انعكاسات اتفاقية الجات على القطاعات الاقتصادية في البدان العربية ، القاهرة،ص 42.
8. عبد المطلب عبد الحميد، (2003م) الجات وآليات منظمة التجارة العالمية، الإسكندرية، الدار الجامعية، ص 182.
9. مثنى فضل على، (2000م) الآثار المحتملة لمنظمة لمنظمة التجارة العالمية، القاهرة، مكتبة مدبولي ، ص 229-231.
10. بابكر حامد النابر عيسى، (2012م) أثر اتفاقية الكوميسا على الاقتصاد السوداني، مجلة ركائز المعرفة للدراسات والبحوث .
11. حنان رجائي محمد، (2008م) الآثار المحتملة لجولة الدوحة فيما يتعلق بالملف الزراعي على صادرات مصر الزراعية للاتحاد الأوروبي .
12. محسن هلال، (2000م) ندوة القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية العربية، اتفاقية منظمة التجارة العالمية، مجلة المستقبل العربي ، العدد 254 ص ص 80-81.
13. إشراقة سيد محمود، (2014م) بيان حول معالجة مشكلة البطالة بالمجلس الوطنى.
14. خالد حسن البيلي، (2014م) أوضاع التجارة الخارجية في السودان (ورقة مقدمة الي اكاديمية الدراسات الاستراتيجية – الخرطوم) .
15. عباس علي السيد، (2015م) مصانع السكر السودانية مهددة بالإنهيار، اتحاد الغرف الصناعية .
16. هاشم فتح الله، (2009) ، الصادرات غير البترولية في مواجهة التحديات الماثلة، ورقة مقدمة إلى ندوة ترقية وتطوير الصادرات غير البترولية، الخرطوم، يونيو .
17. قنديل إبراهيم، (2014م) انضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية، الفوائد والتحديات، ورشة عمل حول الحوار بين القطاع العام والخاص لانضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية، مركز التجارة العالمي، مفوضية إنضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية، إتحاد عام أصحاب العمل السوداني.
18. محمد بشير عبد الرحمن، (2012م) انضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية– أين نحن الآن، المزايا والتحديات، وآفاق إكمال الانضمام بشكل متوازن، ورشة عمل حول تنمية القدرات لدعم انضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية، مركز التجارة العالمي، مفوضية إنضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية، إتحاد عام أصحاب العمل السوداني.
19. محمد إبراهيم السقا، تصدير التمور السعودية، الاقتصادية، العدد 7289، الرياض سبتمبر 2013م.

20. حول أسباب فشل مؤتمر سياتل"، /www.albayan.co.ae.
21. منظمة الزراعة والأغذية، توقعات متوسطة الأجل للسلع الزراعية/www.fao.org.